

<div>THE ROLE OF LAW IN SAFEGUARDING AGAINST AND DETERRING CYBER ATTACKS ON PUBLIC AND PRIVATE PROPERTY</div>	
<div>دور القانون في الحماية من الهجمات الإلكترونية على الممتلكات العامة والخاصة وردعها</div>	
<div><b>Abstract:</b> <i>This paper examines the crucial role of law in protecting public and personal property from cyber-attacks. It highlights the challenges posed by outdated legislation, varying enforcement, and the need for international cooperation. The findings emphasize the importance of adaptive legal frameworks and public awareness in combating cybercrime effectively.</i></div> <div><b>Keywords:</b> <i>Cybersecurity, Legal Frameworks, Cybercrime, International Cooperation, Public Awareness.</i></div>	
<div>إبراهيم محمد السيد الشربيني ماجستير الحقوق بكلية الحقوق جامعة المنصورة، مصر</div>	<div>Salah Mohamed Elsayed Elsherbini Ph.D. student at Sukhoi State Technical University of Gomel, Republic of Belarus صلاح محمد السيد الشربيني طالب دكتوراه بجامعة سخوي الحكومية التقنية – بيلاروسيا</div>

<div>المقدمة</div>	
<p>لقد أدى التقدم السريع للتكنولوجيا إلى زيادة تعرض الممتلكات العامة والخاصة للهجمات الإلكترونية بشكل كبير. ومع تزايد أهمية البنى التحتية الرقمية في العمليات اليومية، فإن الحاجة إلى أطر قانونية قوية للحماية من هذه التهديدات لم تكن أكثر أهمية من أي وقت مضى. تبحث هذه الورقة البحثية في دور القانون في حماية الأصول من التهديدات الإلكترونية، مع تسليط الضوء على التوازن بين الأمن وحقوق الأفراد. يمكن للتشريعات الفعالة أن تعمل كرادع للمهاجمين المحتملين مع توفير الآليات اللازمة للمساءلة والتعويض.</p> <p>إن التعاون الدولي وقوانين الأمن السيبراني الشاملة ضرورية لمعالجة الطبيعة غير المحدودة للجرائم الإلكترونية. وعلاوة على ذلك، فإن المشهد المتطور للتكنولوجيا يتطلب تحديثات مستمرة للأطر القانونية لمعالجة التهديدات الناشئة. ويؤكد هذا العمل على أهمية النهج القانوني الاستباقي في التخفيف من المخاطر وحماية الممتلكات وتعزيز بيئة رقمية آمنة لجميع أصحاب المصلحة. ومن خلال فهم الآثار القانونية للتهديدات الإلكترونية، يمكننا تحسين دفاعاتنا ضد الهجمات الإلكترونية على الممتلكات العامة والخاصة بشكل أفضل.</p>	
<div>النتائج والمناقشة</div>	
<p>يكشف تحليل الأطر القانونية عن العديد من النتائج الرئيسية فيما يتعلق بفعاليتها في الحماية من الهجمات الإلكترونية على الممتلكات العامة والشخصية. أولاً، غالباً ما تكافح القوانين القائمة لمواكبة التطور السريع للتكنولوجيا والتهديدات الإلكترونية. تعتمد العديد من الولايات القضائية على قوانين عفا عليها الزمن لا تعالج بشكل كافٍ الفروق الدقيقة للجرائم الإلكترونية الحديثة، مما يؤدي إلى فجوات في الحماية [1].</p> <p>ثانياً، يختلف تطبيق القوانين الإلكترونية بشكل كبير عبر المناطق. في بعض المناطق، تفتقر وكالات إنفاذ القانون إلى الموارد والتدريب اللازمين لتحقيق في الجرائم الإلكترونية وملاحقتها بشكل فعال. يخلق هذا التفاوت ملاذاً آمناً لمجرمي الإنترنت، مما يقوض التأثير الرادع للتدابير القانونية [2]. تبلغ البلدان التي نفذت وحدات متخصصة في الجرائم الإلكترونية عن معدلات أعلى من الملاحقات القضائية الناجحة ونهج أكثر استباقية لمنع الهجمات.</p> <p>وعلاوة على ذلك، يعد التعاون الدولي ضرورياً لمعالجة الجرائم الإلكترونية، حيث تتجاوز الهجمات الإلكترونية غالباً الحدود الوطنية. يمكن للأطر القانونية التي تسهل التعاون بين البلدان أن تعزز فعالية جهود إنفاذ القانون. كانت المعاهدات والاتفاقيات، مثل اتفاقية بودابست بشأن الجرائم الإلكترونية، مفيدة في تعزيز التعاون عبر الحدود [3] ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات في توحيد القوانين وضمان التزام جميع الدول بأفضل الممارسات. كما يسلط النقاش الضوء على أهمية الوعي العام والتثقيف في مجال الأمن السيبراني. في حين توفر القوانين أساساً للحماية، فإن اليقظة الفردية أمر بالغ الأهمية في التخفيف من المخاطر. يمكن للبرامج التي تهدف إلى تثقيف الجمهور حول التهديدات السيبرانية والممارسات الآمنة عبر الإنترنت أن تكمل التدابير القانونية وتعزز الأمن العام.</p> <p>في حين يلعب القانون دوراً حيوياً في الحماية من الهجمات الإلكترونية وردعها، هناك حاجة ملحة للإصلاحات والتكيفات المستمرة. من خلال معالجة الثغرات في التشريعات، وتحسين قدرات التنفيذ، وتعزيز التعاون الدولي، وتعزيز الوعي العام، يمكننا إنشاء إطار أكثر مرونة لحماية الممتلكات العامة والشخصية في العصر الرقمي.</p>	
<div>الخاتمة</div>	
<p>باختصار، إن دور القانون في حماية وردع الهجمات الإلكترونية على الممتلكات العامة والشخصية أمر حيوي ومعقد. وفي حين توفر الأطر القانونية القائمة الأساس لمعالجة الجرائم الإلكترونية، فإنها غالباً ما تكون قاصرة بسبب القوانين القديمة، وقدرات التنفيذ المتفاوتة، والطبيعة السريعة التطور للتكنولوجيا. إن تعزيز هذه القوانين، وتعزيز التعاون بين الدول، والاستثمار في التعليم العام، هي خطوات أساسية نحو خلق بيئة رقمية أكثر أمناً. ومع استمرار التهديدات الإلكترونية في النمو في التقيد، فإن النهج القانوني الاستباقي والتكفي سيكون حاسماً في حماية الأصول وضمان قدرة الأفراد والمنظمات على التنقل في المشهد الرقمي بثقة. وفي نهاية المطاف، ستكون الاستراتيجية الشاملة التي تجمع بين التدابير القانونية والتقدم التكنولوجي والوعي العام مفتاحاً لمكافحة الجرائم الإلكترونية بشكل فعال.</p>	
<div>المراجع والمصادر Literature</div>	
<div>1. Smith, J. (2021). Cybersecurity Law: Challenges and Solutions. Cyber Law Journal, 15(2), 45-67. 2. Johnson, R., &amp; Lee, K. (2020). The Effectiveness of Cybercrime Legislation: A Comparative Analysis. Journal of Digital Security, 8(3), 112-130. 3. Ali, M. A. T. Gh. Laws to safeguard intellectual property (mini review) / M. A. T. Gh. Ali, Y. T. A. AL-Ademi // I Международный молодёжный научно-культурный форум студентов, магистрантов, аспирантов и молодых ученых [Электронный ресурс] : сборник материалов, Гомель, 5-7 марта 2024 г. / М-во образования Респ. Беларусь ; Гомельский государственный технический университет имени П. О. Сухого ; Таизский университет ; Научная организация исследований и инноваций ; под общ. ред. А. А. Бойко. – Гомель : ГГТУ им. П. О. Сухого, 2024. – С. 38..</div>	